منظمة العمل الدولية

الاجتماع الإقليمي السابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ

٦-٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢، سنغافورة

جلسة خاصة، مذكرة إعلامية

تعزيز وتطبيق إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية

الخلفية

إنّ إعلان بالي الذي اعتمدته الهيئات المكونة في منظمة العمل الدولية في آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية خلال الاجتماع الإقليمي السادس عشر لإقليم آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٦ أشار كأولوية سياسية للدول الأعضاء إلى "زيادة فرص العمل اللائق، الناشئة عن الاستثمار والتجارة وعمليات المنشآت متعددة الجنسية، زيادة قصوى من خلال تعزيز وتطبيق إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (إعلان المنشآت متعددة الجنسية)".

ومنذ عام ٢٠١٦، زودت منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في إقليم آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة الدول العربية بالمزيد من الدعم لتحقيق الأولوية السياسية المذكورة أعلاه من خلال العديد من التدخلات، بما في ذلك استثارة الوعي وبناء القدرات والبحوث والمشورة التقنية ودعم عملية تعيين جهات التنسيق الوطنية من أجل تعزيز إعلان المنشآت متعددة الجنسية وتيسير الحوار على المستويين الوطني والعابر للحدود ودعم العمل الجماعي. وتهدف كافة هذه التدخلات - بناءً على إعلان المنشآت متعددة الجنسية[1] - إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير الفرص التي تتيحها اتفاقات التجارة والاستثمار وعمليات المنشآت متعددة الجنسية من أجل تعزيز العمل اللائق للجميع.

وتتماشى هذه التدخلات أيضاً مع النداء العالمي لمنظمة العمل الدولية من أجل اتخاذ إجراءات سعياً إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود، ٢٠٢١ الذي تعهدت فيه الهيئات المكونة "تعزيز سلاسل توريد وإمداد أكثر قدرة على الصمود، تساهم في ما يلي: "١" العمل اللائق؛ "٢" استدامة المنشآت على امتداد سلسلة التوريد والإمداد، بما في ذلك المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر؛ "٣" الاستدامة البيئية؛ "٤" حماية حقوق الإنسان واحترامها تمشياً مع الدعامات الثلاث للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال وحقوق الإنسان وإعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية، بدعمٍ من تجارة واستثمار دوليين مستدامين".

ويوفر إعلان المنشآت متعددة الجنسية الإطار ثلاثي الأطراف لتشجيع المساهمة الإيجابية التي يمكن للمنشآت متعددة الجنسية أن تأتي بها لإحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق العمل اللائق للجميع. ويضع الإعلان هذا الهدف في الأهمية المتزايدة لجدول الأعمال العالمي للسلوك التجاري المسؤول والنمو الاقتصادي الشامل. وقد اتخذ العديد من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية خطوات لتعيين جهات تنسيق وطنية (نيبال وباكستان) أو الاضطلاع بعمليات مماثلة من أجل المضي قدماً بالترويج لإعلان المنشآت متعددة الجنسية على المستوى الوطني. كما وضعت واعتمدت بعض البلدان خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (اليابان وباكستان وتايلند) مع تركيز قوي على حماية واحترام حقوق العمال في عمليات قطاع الأعمال. وقد دعمت دول أخرى هذه المبادرات السياسية مع مشاريع التعاون الإنمائي التي تشمل تعزيز استيعاب مبادئ إعلان المنشآت متعددة الجنسية في صفوف هذا النوع من المنشآت في بلدهم، إلى جانب الأنشطة والحوارات في بلدان التشغيل (الصين واليابان). وقد عززت مشاريع التعاون الإنمائي التواصل بشأن المواءمة بين العمل اللائق والتجارة. ويشار إلى إعلان المنشآت متعددة الجنسية في عدد متزايد من اتفاقات التجارة والاستثمار المبرمة بين الدول الأعضاء وشركاء تجاريين آخرين مهمين، وخاصة الاتحاد الأوروبي.

[1] إعلان المنشآت متعددة الجنسية والمعلومات المصاحبة بشأن مبادئه وتطبيقه متاحة على الموقع التالي: www.ilo.org/mnedeclaration.

◄ أهداف الجلسة

تشكّل الجلسة الخاصة جزءاً من آلية المتابعة الإقليمية التي اتفقت عليها الهيئات المكونة الثلاثية في عام ٢٠١٧.[٢] ووفقاً لإجراءات المتابعة المتفق عليها، يجري إعداد تقرير إقليمي بشأن تعزيز وتطبيق إعلان المنشآت متعددة الجنسية ويُناقَش مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في جلسة خاصة خلال انعقاد الاجتماعات الإقليمية لمنظمة العمل الدولية. وتعَد التقارير الإقليمية في المقام الأول على أساس المدخلات الواردة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال استناداً إلى ردودها على الاستبيان. وتقدم الجلسة الخاصة فرصة لمناقشة أحدث تقرير عن "تعزيز وتطبيق إعلان المنشآت متعددة الجنسية في آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية"، المتاح على شكل معلومات أساسية للجلسة الخاصة للاجتماع الإقليمي السابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ.

وبشكل أكثر تحديداً، سوف تقوم الجلسة بما يلي:

- توفير منصة حوار ثلاثي يمكن فيه للهيئات المكونة الثلاثية من إقليم آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة الدول العربية أن تتبادل الخبرات وتحدد فرص وتحديات العمل اللائق والتحويل الهيكلي الذي تطرحه التجارة والاستثمار وعمليات المنشآت متعددة الجنسية على المستويين الوطني والإقليمي؛
- مناقشة المبادرات السياسية الملموسة والتدابير الأخرى من أجل تعزيز استيعاب مبادئ إعلان المنشآت متعددة الجنسية في صفوف كافة الجهات الفاعلة ودعم السلوك التجاري المسؤول؛
- إرساء مساحة لإبداء التعليقات على المزيد من الأنشطة الترويجية بشأن إعلان المنشآت متعددة الجنسية و/أو المساعدة التقنية المطلوبة من المكتب لضمان اتساق أقوى بين قطاعات الأعمال المسؤولة والتجارة والاستثمار والانتعاش المتمحور حول الإنسان للخروج من جائحة كوفيد -١٩.

◄ نقاط مقترحة للمناقشة

١. في ضوء تأثير جائحة كوفيد-١٩ والأزمات الجديدة الناشئة التي تؤثر على الاقتصادات والعمال والمنشآت في الإقليمين، ما هي الإسهامات الإيجابية وصعوبات العمل اللائق والتحويل الهيكلي، التي تطرحها عمليات المنشآت متعددة الجنسية والتجارة والاستثمار على نطاق أوسع، بالنسبة إلى انتعاش متمحور حول الإنسان؟

٢. ما هي بعض الأمثلة الملموسة عن كيفية قيام البلدان في الإقليمين بتعزيز تطبيق مبادئ إعلان المنشآت متعددة الجنسية وتوجيه ودعم السلوك التجاري المسؤول على المستويين الإقليمي والوطني؟ ما الذي يتم الاضطلاع به لتحديد بعض هذه التحديات والتقليل منها وحلها؟

٣. ما الذي يمكن القيام به أكثر بشأن تعزيز وتطبيق إعلان المنشآت متعددة الجنسية في الإقليمين؟

[٢] إعلان المنشآت متعددة الجنسية، الملحق الثاني، مراجع في آذار/ مارس ٢٠١٧.